

محافظ مأرب يعين مديري عموم بشهائد مزورة

٢٠١٣/٤/١٣ م برقم (٤٧) (ق-ر) لتطبيق القانون رقم (٥٠) وجامعة صنعاء مرسله الى وكيل نيابة الاموال العامة بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠ م برقم (٩٨٢) بأن وثائق المذكور مزورة ومذكرة وزير الادارة المحلية بتاريخ ٢٠١٣/٩/٢٣ م برقم (٢٥٥٨) والتي تم فيها تحديد ان مدير عام المديرية مرشح من قبل المحافظ ليتخذ الاجراءات القانونية ولكن محافظ المحافظة لم يعمل اي شيء ولم يستبعده من الوظيفة العامة ولم يحاسبه وذلك لانه من حزب الاصلاح او من اهل الثقة المحسوبة على الاصلاح..

نضع امامكم واحدة من اكبر جرائم الفساد للذين مازالوا ينهشونكم او يصنعون المبررات والذرائع لأحزاب فاسدة ومستهلكة واحدة من قضايا الفساد الكبيرة وهي قيام محافظ مأرب بتعيين مدير عام مديريةية بوثائق مزورة (شهادة جامعية مزورة) وليس هذا فقط.. فهناك ارسالية من وزير التربية والتعليم بتاريخ ٢٠١٣/٤/٢٠ م برقم (٢٢٢٢) وزير الخدمة المدنية بتاريخ

كتب / عوض عبدالله



صدرت بحقهم أكثر من 15 توجيهاً وأمرًا قهرياً وأحكاماً قضائية

شبح «المقاليع» يهدد الأمن في تعز

الشيخ عبدالرحمن أحمد محمد قراضة يتهم صدام المقلوع وإخوانه بقتل شقيقه خالد وأحد أقربائه «عبدالرحمن أحمد علي الصامت» وإصابة شقيقه خليل بإصابات خطيرة والاعتداء على منزله بالأسلحة الخفيفة والمتوسطة ومحاوله اغتياله أكثر من مرة. ففي الشكوى التي قدمها لمحافظ تعز بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢١ م أوضح أن صدام المقلوع وعصابته المسلحة مستمرين بإطلاق النار على منزله وغرفة حراسه أرضيته في وادي جديد بعصيفرة «غرب مدارس المرحوم محمد سعيد أنعم» وأنهم حاولوا قتل أحد أقاربه في سوق القات بعصيفرة قبل أيام من تقديمه الشكوى للمحافظ، وكذا ملاحظتهم لسيارته وإطلاق النار عليها.

الشيخ عبدالرحمن قراضة أرفق في الشكوى للمحافظ بياناً تفصيلياً عن الجرائم التي يتهم صدام المقلوع وإخوانه والمسلحين التابعين لهم بارتكابها.

حملة أمنية.. ولكن؟

كان أولياء دم القتيلين خالد أحمد قراضة وعبدالرحمن أحمد الصامت والمصاب خليل أحمد قراضة قد تقدموا في ١٠/٩/٢٠١٢ م بشكوى لمحافظ تعز طلبوا فيها التوجيه بسرعة ضبط الجناة وإيصالهم إلى العدالة بموجب أوامر القبض القهرية الصادرة من النيابة بتاريخ ١٥/٥/٢٠١٢ م، وقد وجه المحافظ مدير أمن المحافظة بتنفيذ أمر القبض القهري والعمل على تأمين منطقة عصيفرة.. وبدوره أصدر مدير أمن المحافظة توجيهاته بتاريخ ١٢/٩/٢٠١٢ م لمدير أمن القاهرة بسرعة ضبط الجناة وقد رد مدير أمن القاهرة على مدير أمن المحافظة بمذكرة بتاريخ ١٦/٩/٢٠١٢ م أوضح فيها أن المطلوبين للعدالة بموجب أمر القبض القهري من النيابة الصادر في ١٥/٥/٢٠١٢ م هم: «علي قائد المقلوع - صدام علي قائد المقلوع - صادق علي قائد المقلوع - أمين علي قائد المقلوع - رؤوف صادق هزاع» مسلحون في قائمة الأشخاص الذين يشكلون خطراً على الأمن العام وجميعهم يشكلون عصابة مسلحة ويصعب ضبطهم بالإمكانات المتاحة لدى إدارة أمن مديريةية القاهرة وأنه يلزم مدهمهم حملة أمنية متكاملة.. وقد أصدر مدير أمن المحافظة لتوجيهاته بالمواقفة بخروج الحملة الأمنية ولكن ذلك لم يتم.

وكان وكيل نيابة شرق تعز قد وجه مذكرة لمدير أمن المحافظة في ١٧/٧/٢٠١٢ م أوضح فيها أن النيابة تتولى التحقيق في القضية رقم ٢٥ لسنة ٢٠١١ م.. واقعة اشترك بعصابة مسلحة وقتل المجني عليه خالد أحمد محمد وآخرين والمتهمين فيها صدام وصادق وأمين علي قائد المقلوع وعلي قائد فرحان المقلوع ورؤوف صادق هزاع. وجاء في المذكرة: «وقد سبق لنا تحرير أمر

قصة مأساوية حدثت ولا تزال في محافظة تعز ترويبها وثائق رسمية أطلقها «مقاليع» من أبناء المحافظة يهددون الأمن العام حسب ما ورد في الوثائق التي تحتفظ بها الصحيفة والصادرة من النيابة والمحافظ وإدارة الأمن وشكاوى المواطنين.. ونبدأ القصة من التهم الرسمية ضد صدام علي قائد المقلوع من أنه يقود عصابة مسلحة تتكون من شقيقه «عمر وصادق» وآخرين تقوم بارتكاب جرائم القتل والتقطيع والنهب والسلب في وادي جديد بمنطقة عصيفرة - مدينة تعز - منذ عام 2011م، حيث انضم صدام المقلوع وعصابته المسلحة إلى صفوف الميليشيات المسلحة الخارجة على النظام والقانون التي تم دعمها بالمال والسلاح من قبل أحد أحزاب اللقاء المشترك وأطلقوا على أولئك المسلحين «حماة ثورتهم المزعومة».

النيابة العامة: ارتكبوا جرائم قتل واعتداء على حق الغير

إدارة الأمن: المتهمون أرباب سوابق ويشكلون خطراً على الأمن العام

إحضار قهري بالمذكورين إلا أنك أفدتم بأن المتهمين يشكلون عصابة مسلحة خطيرة بقيادة المتهم صدام وهم من أرباب السوابق وتطلبون أمر قبض قهرياً لتتمكنوا من متابعتهم والقبض عليهم.. وعليه يتم توجيه الجهات الأمنية بالقبض على المتهمين على وجه السرعة وإرسالهم إلينا للتحقيق معهم.. مرفق بهذا أمر قبض قهري».

عصابة خطيرة

أصدر رئيس نيابة استئناف محافظ تعز توجيهاته لمدير أمن المحافظة بتاريخ ١٠/٧/٢٠١٢ م بإحضار المتهمين قهراً وإرسالهم إلى نيابة شرق تعز، وقد رد مدير أمن المحافظة حينها على توجيهات رئيس النيابة بالمذكرة رقم «٣٢٠٩» وتاريخ ١٥/٧/٢٠١٢ م والتي أوضح فيها مايلي:

١- البلاغ من قسم شرطة ٢٦ سبتمبر عن قيام المدعو صدام المقلوع يسكن وادي جديد من أهالي شرع بإطلاق النار على المواطن مشتاق عبدالرزاق مرشد أنعم الأثوري يسكن الضبوعة مما أدى إلى مقتله.

٢- البلاغ من قسم شرطة الثورة عن قيام المدعو صدام المقلوع بإطلاق النار من سلاح «آلي» على منزل حيدر محمد اسماعيل يسكن حارة عمار شارع التحرير الأسفل، نتج عنه

والمديري الأمن السابقين، بإلقاء القبض على المدعو صدام المقلوع وإخوانه والتابعين له والمتهمين من قبل النيابة بارتكاب جرائم قتل ونهب وتقطع لم تجد طريقها للتنفيذ.

4 قضايا قتل واعتداء

وجه وكيل نيابة شرق تعز مذكرة برقم ٧٩٨ وتاريخ ١٠/٢٠/٢٠١٢ م إلى وكيل نيابة التعزية طلب فيها توضيح عدد من القضايا المقيدة لدى نيابة التعزية ضد علي قائد المقلوع وأولاده، وقد أوضح وكيل النيابة في رده بالمذكرة رقم ١٤٨٩ وتاريخ ١٢/١٢/٢٠١٢ م بأن للمذكورين أربع قضايا وهي:

- ١- القضية رقم ١٢١ لسنة ٢٠١١ م اعتداء على ملك الغير.
- ٢- القضية رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٠٩ م قتل عمد المجني عليه سامي ياسر علي عبده وشروع في قتل أمين محمد الريمي.
- ٣- القضية رقم ١٣٥ لسنة ٢٠١٠ م قتل عمد المجني عليه محمد أحمد كامل.
- ٤- القضية رقم ٦٨ لسنة ٢٠١١ م شروع في قتل المجني عليه الجندي حسن بن محمد والعقيد أحمد عبده سيف.

الوثائق التي تضمنها الملف تؤكد جميعها أن صدام المقلوع فار من وجه العدالة منذ العام ٢٠٠٧ م، حيث تتهمه النيابة بأنه في تاريخ ٢٠٠٧/٨/١٨ م ارتكب جريمة قتل المجني عليه منير عبدالله قائد عثمان بالاشتراك مع أربعة أشخاص آخرين في شعبة كريمة أثناء حدوث شجار فيما بينهم على الأرضية المتنازع عليها، وقد تم محاكمتهم في محكمة شرق تعز كفارين من وجه العدالة.

وفي تاريخ ١٢/٢٠/٢٠١٢ م قدمت نيابة استئناف محافظة تعز صدام علي المقلوع وعمر علي المقلوع للمحاكمة أمام محكمة التعزية كمتهمين فارين من وجه العدالة، وتضمن قرار اتهام النيابة أن المتهمين المذكورين قاما بتاريخ ٢٠١١/٩/٢٠ م وتاريخ لاحق بالاعتداء بالقوة على حرمة ملك المجني عليه عبدالكريم عبده حسن الصبري وذلك بقيامهما بهدم الحجز المقام في أرضيته الكائنة بوادي جديد وسحب الباص الخاص به من داخل الأرضية بالشوول مما أدى إلى إتلافه تماما.

من المحرر

نشرنا هذه المادة بناءً على الوثائق الصادرة من الجهات الرسمية «المحافظة - الأمن - النيابة - المحكمة».



اصابة الطفلة فاطمة حيدر محمد اسماعيل «8 سنوات» بطلقة ناربية في الكتف الأيمن.

٣- البلاغ المرفوع من قسم الثورة عن قيام المدعو صدام المقلوع بإطلاق النار على منزل المدعوة مريم محمد اسماعيل قائد ٤٥ عاماً، تسكن شارع المغتربين من سلاح المجني عليه عبدالكريم عبده حسن الصبري ونظراً لأن المذكورين يتحركوا مسلحين ولا يريد عهم شيء عن إطلاق النار مباشرة لكل من يعترضهم، نأمل التوجيه بإصدار أمر قبض قهري بحقهم كي تتمكن بموجبه من متابعتهم والقبض عليهم.

15 توجيهاً

الملف الذي تسلمته الصحيفة تضمن أكثر من خمسة عشر توجيهاً من محافظ تعز

صوفان والبكري يناشدان وزير الدفاع والعدل



في قتل المجني عليهم حمود حزام صوفان وعبدالقوي غيلان غالب البكري وهائل سعيد ناجي بإطلاق عدة أعيرة نارية عليهم من مسدسه قاصدا قتلهم.. ما أدى إلى إصابة الاول والثاني ونجا الثالث لعدم إحكامه التصويب..

وتقول النيابة انه وعلى اثر ذلك وطبقاً للمادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجزائية تم تقديم المقطري للمحاكمة.. وتطالب النيابة بالاعقوبة المنصوصة شرعاً بفعل هذا الجرم.. غير ان ملاحظة الجهات المختصة في كلية الطيران دفعت المجني عليهم إلى مناقشة وزير العدل والدفاع للتدخل السريع حتى يتسنى وتشيير محاضر النيابة الى انه في يوم الخميس ٢٠١٢/٨/١٦ م بمنطقة شمال مديريةية همدان شرع المدعو المقطري

ناشد الأخوان حمود حزام صوفان وعبدالقوي غيلان البكري، وزير العدل والدفاع بالتدخل لإلزام عليهم من مسدسه قاصدا قتلهم.. ما أدى إلى إصابة الاول والثاني ونجا الثالث لعدم إحكامه التصويب.. وتقول النيابة انه وعلى اثر ذلك وطبقاً للمادة ٢٢١ من قانون الاجراءات الجزائية تم تقديم المقطري للمحاكمة.. وتطالب النيابة بالاعقوبة المنصوصة شرعاً بفعل هذا الجرم.. غير ان ملاحظة الجهات المختصة في كلية الطيران دفعت المجني عليهم إلى مناقشة وزير العدل والدفاع للتدخل السريع حتى يتسنى وتشيير محاضر النيابة الى انه في يوم الخميس ٢٠١٢/٨/١٦ م بمنطقة شمال مديريةية همدان شرع المدعو المقطري

أجبروه على توقيع سند بـ6 ملايين

نقابة النقل ومنظمات مدنيه تدين اعتداء محلي الصافيه على الغرباني

من الزمن لحضور اجتماع، وعند حضوره فوجئ بقيام امين عام المجلس المحلي صادق الحارثي باستفزازة وتهديده وتخييره إما أن يوقع على سند بمبلغ ٦ ملايين أو الحبس.. وعند رفض الغرباني تم استدعاء عدد من الجنود وأخذوه بالقوة إلى أمن المنطقة الذين قاموا بتوقيفه يوماً كاملاً ولم يخرج إلا بضمانة على أن يحضر اليوم التالي.. وأشار الغرباني أنه عند حضوره في اليوم التالي هددوه بالحبس مرة أخرى أو التوقيع على السند.. ونظراً لحالته الصحية والامانات التي تعرض لها قام بالتوقيع دون أن يدعوه بنظر على ماذا تم التوقيع.. هذا وقد دعت جميع النقابات وعدد من منظمات المجتمع المدني إلى محاسبة مرتكبي تلك التعسفات والامانات التي تعرض لها الغرباني من قبل محلي الصافية، والتي تعتبر مخالفة للنظام والقانون كونه أرفع وبالقوة على تنفيذ التوقيع وتحت التهديد، كما انها تعتبر مخالفة لما تم الاتفاق عليه.. مطالبين الأجهزة الأمنية إلى تحمل مسؤوليتها واتخاذ مايلزم لرد الاعتبار للغرباني والتحقيق في القضية..

الأول من فبراير ٢٠١١، أهم ما جاء فيها استمرار النقابة في الحصول الرسوم استثنائي سيارات النقل المنتسبين إلى النقابة وتوريد ربط شهري مقلوع ٢٥٠,٠٠٠ ريال تقوم النقابة بتوريدها شهرياً.. بشرط أن تقوم المديرية بمخاطبة المرور والزمام بالتعاون مع النقابة وضبط السائقين العشوائيين والمخالفين لقانون المرور.. وأضاف الغرباني أنه بعد مضي فترة من توقيع العقد لم يتم التحصيل نهائياً بسبب عدم التزام الطرف الآخر بتنفيذ بنود الألية المتفق عليها، وتم مخاطبتهم وإبلاغهم رسمياً بذلك ولم يتم تجاوبهم.. كما أنه تم تعزيز خطاب آخر أي بعد شهر من تاريخ توقيع الاتفاق ولم يتم التجاوب أيضاً.. إلا أن سياسة التطنيش من قبل محلي الصافية جعل الطرف الآخر لا يهتم أيضاً فتم استدعاء الغرباني بعد فترة



دانت نقابة النقل والمواصلات وعدد من منظمات المجتمع المدني ما تعرض له الاستاذ/ عبده مثنى الغرباني -رئيس نقابة النقل والمواصلات بأمانة العاصمة- من عمل استفزازي وتعمسفي من قبل محلي الصافية، والذي قام بحبسها وإرغامه على التوقيع على سند بمبلغ ٦ ملايين ريال وإهانته من قبل رجال أمن المنطقة.. كما تم ادانة تورط الأجهزة الأمنية في الاعتداء والتي استخدمت سياسة القوة واستعراض العضلات ضده في وقت كان المفترض أن تكون حامية له ومدافعة عن حقوقه.. وأشار الغرباني إلى وجود عقود مبرمة بين محلي الصافية ونقابة النقل والمواصلات بحكم المصلحة العامة على أسس وألية منظمة ومشتركة بينهم، وقد تم تحرير وثيقة اتفاق مجهزة بتوقيعات جميع الأطراف في

مقاول يشكو نهب معداته في ردفان بلحج

قبل نحو عام سحب المشروع من قبل لجنة المناقصات وتصفيته واستلامه استلاماً نهائياً وهو ماتم فعلاً.. بتأكيد رسائل وزارة الاشغال.. كما انه أخلبت مسؤوليتها عن تنفيذ المشروع.. وهو ما تؤكد رسالة وزير الاشغال المهندس عمر الكرشمي (الموضحة) التي وجهها الى محافظ لحج احمد عبدالله المجيدي.. وقد تم تكليف المشروع وهو الآن تحت مسؤولية الوزارة.. وشددت رسالة الوزارة الموجهة لمحافظ لحج المجيدي بضرورة ضبط المعتدين وتسليم المقاول معداته.. وناشد اللجامي رئيس الجمهورية ووزير الدفاع والاشغال ومحافظ لحج وقائد المنطقة العسكرية اللواء محمود الصبجي بالإفراج عن المعدات المحتجزة في ردفان.

شكا المقاول- صاحب مؤسسة اللجامي للمقاولات- امتحان مواطنين من ردفان بمحافظة لحج بإيعاز من مسؤولين للمعدات والآليات التي كان يعمل عليها لتنفيذ طريق البكري- دبسان بمديرية ردفان.. وقال المقاول في شكواه -إلى «الميثاق»- ان جميع معداته الثقيلة التي تستخدم في شق وسفلة الطرق تم احتجازها من قبل مجموعة من الأهالي.. وتضيف الشكوى: ان الأهالي يطالبونا بمواصلة العمل.. وطبعاً لم يعد لنا أي صفة لاستكمال العمل لان المشروع سحب منا نهائياً، وقد تم إبلاغ المحافظة والمديرية بذلك رسمياً في حينه إضافة إلى رسالة وزير الاشغال انه لم يعد للمقاول أي صفة للعمل.. أنه ومع المشاكل والاحداث قبل حوالي سنتين لم نستطع مواصلة العمل فتوقفنا إجبارياً، وقد تم

